

مجلس نواب الشعب الواردات
12 نوفمبر 2018
رمز الإدارة:/.....

فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 9 نوفمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون المحلية والبيئة على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص توقف بعض مصبات الفضلات المراقبة وبالأخص مصب جرادو

سيدي،

لا يخفى عليكم ان التقرير عدد 30 الصادر عن دائرة المحاسبات بخصوص توقف بعض مصبات الفضلات المراقبة لاسباب مختلفة من بينها عدم احترام الاجراءات القانونية عند احداث بعض المصبات.

فقد ورد بتقرير دائرة المحاسبات ان مصب جرادو توقف عن العمل وان المجموعة الوطنية تتكبد سنويا خسارة جراء توقفه مقدارها 670 مليون ديناراً.

كما ان المجموعة الوطنية تتكبد سنويا خسائر كبيرة نتيجة توقف عدد اخر من المصبات المراقبة التي تم احداثها دون مراعاة الاجراءات القانونية على غرار مصبي

ايضا، ورد بالتقرير ان هناك تقصير في مجال رفع المخالفات ضد المتجاوزين الذين هم بصدد تلويث المحيط والحاق اضرار جسيمة بالبيئة دون توظيف خطايا ضدهم ورفع امرهم امام القضاء والزامهم بجبر الضرر الحاصل للمحيط والبيئة.

تبعاً لما تقدم، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

1/ الاجراءات المتبعة عند احداث مصب جرادو،

2/ هوية المؤسسة الاجنبية التي اشرفت على احداثه وكل المؤسسات المتدخلة في تلك العملية والتكلفة الجمالية لعملية احداثه،

3/ مدة عمل المصب واسباب توقفه عن النشاط،

4/ الاضرار البيئية الناجمة عن مصب جرادو،

5/ قائمة في المصبات الاخرى المراقبة التي توقفت عن النشاط والاسباب الواقعة وراء ذلك،

6/ هوية المؤسسات العاملة بالمصبات المراقبة وبالأخص مصب برج شاكير والتي تتولى شراء الفضلات التي يجمعها "البرباشة" والنظام القانوني للبرباشة،

7/ قائمة في مكاتب الدراسات والاستشارات والمساعدة الفنية المتعاملة مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وهوية ممثليها القانونيين،

8/ قائمة في المستشارين والخبراء الذين تعاقدت معهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بصفتهم خبراء في المجال البيئي والمبالغ التي يتقاضونها سنويا،

9/ نسخة من تقارير التفقد المنجزة من قبل هيئات الرقابة العمومية (باستثناء دائرة المحاسبات باعتبار ان تقاريرها منشورة) المتعلقة بمصب جرادو وكل المشاريع المنجزة من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

في انتظار تفاعلکم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

السيد فيصل التبيني
مجلس نواب الشعب
مكتبه
تونس



10935

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

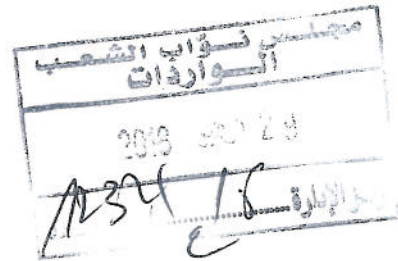
الموضوع: حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل التبيني
المرجع: مكتوبكم عدد 1262 بتاريخ 19 نوفمبر 2018
المصاحب: تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه ، أتشرف بأن أحيل عليكم صحتة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب النائب فيصل التبيني بخصوص توقف نشاط مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو وعدد من المصبات المراقبة الراجعة بالنظر لوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .

مع الإشارة أن نفس السؤال الكتابي تولى تقديمه السيد النائب ياسين العياري وتمت الإجابة بموجب مكتوبنا عدد 7913 بتاريخ 03 سبتمبر 2018 .

والسلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي





إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة على
السؤال الكتابي للنائب السيد فيص التبيني بخصوص
توقف نشاط مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو وعدد من المصبات المراقبة

1. الإجراءات المتبعة عند إحداث مصب جرادو

- تولت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وضع برنامج لإحكام التصرف في النفايات الصناعية والخاصة وإنجاز المنشآت الضرورية للخرن والنقل والمعالجة قصد تسهيل مهمة الصناعيين واعانتهم على معالجة نفاياتهم وذلك بتمويلات من البنك الألماني للتنمية " KfW " وتم إنجاز العديد من الدراسات لإحداث منشآت معالجة تستجيب لمتطلبات حماية البيئة واحترام المواصفات العالمية استغرقت ما يزيد عن 5 سنوات بإشراف مكاتب دراسات مختصة أجنبية وتونسية وبمساعدة فنية من الخبراء الذين تم تعيينهم من طرف البنك الألماني للتنمية " KfW " ، ومن أهمها دراسة المؤثرات على المحيط والدراسة التنفيذية للمشروع ودراسة الجدوى للتصرف في النفايات الصناعية بمختلف جهات البلاد التونسية.
- أفضت هذه الدراسات إلى اختيار مواقع تركيز المنشآت حسب التوزيع الجغرافي للنسيج الصناعي واختيار طرق المعالجة الملائمة حسب كمية النفايات بالبلاد ونوعيتها وقد حظيت كل هذه الدراسات والموقع الذي تم اختياره بموافقة البنك الألماني للتنمية والوكالة الوطنية لحماية المحيط والسلط الجهوية.
- تم اختيار موقع جرادو من ضمن عدد من المواقع الأخرى نظرا لتوفر الشروط الضرورية لإنجاز هذا المركز من حيث خصوصياته الجيولوجية (حوالي 80 متر من الطبقة الطينية العازلة طبيعيا) وكذلك تموقعه الجغرافي الذي يوفر المردودية الاقتصادية للمشروع بالنظر إلى تواجد النسيج الصناعي وخاصة قربه من مناطق تونس الكبرى وولايات نابل وسوسة وزغوان والقيروان.
- تم إنجاز هذا المركز باعتمادات ناهزت 26 مليون دينار وقد تم اتخاذ كافة الاحتياطات العلمية والفنية وتجهيز المركز بالمعدات والتجهيزات العصرية حسب المواصفات العالمية لإحكام معالجة النفايات الصناعية والخاصة وحماية البيئة والموارد الطبيعية بالموقع والمناطق المجاورة.
- تولت الوكالة القيام بإعلان طلب عروض دولي حسب توصيات الطرف الممول، أفضى إلى اختيار مجمع شركات عالمية مختصة (Nehlson-Tredi) للقيام بعملية الاستغلال وتم الانطلاق في عملية الاستغلال بتاريخ 01 نوفمبر 2009.

2. المؤسسة الأجنبية التي أشرفت على الانجاز والمؤسسات المتدخلة في تلك العملية والتكلفة.

- تم إسناد صفقة إنجاز أشغال الهندسة المدنية واقتناء وتركيز التجهيزات الثابتة لمركز معالجة النفايات الخطرة لمجمع الشركات: YWIDAG /Bamag GmbH & Co. KG



CHAABANE& Cie /SOTPAC / بمبلغ مالي قدره: خمسة وعشرون مليون وتسع مائة ألف دينار (25900000 دينار) دون اعتبار القيمة المضافة.

- تم إسناد صفقة المهندس الاستشاري للمساعدة الفنية ومتابعة تسيير تنفيذ إنجاز مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة إلى مجمع مكاتب الدراسات GKW CONSULT / TES Engineering et EuPla بمبلغ ست مائة وثلاثة وستون ألف وست وخمسون ديناراً ومائتين وثمانية عشر مليماً (663056.218 ديناراً) دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة.
- تم إسناد صفقة المساعدة الفنية لإتمام إجراءات تفويض إستغلال مركز معالجة النفايات الخطرة وثلاثة مراكز للخبز والتحويل. لمجمع مكاتب دراسات أجنبي تونسي GKW CONSULT و ERM (Environmental Resources Management) TES engineering بمبلغ مالي قدره: سبع مائة وعشرة آلاف و345 ديناراً (710.345 ديناراً) دون اعتبار القيمة المضافة.
- تم اسناد صفقة استغلال مركز معالجة النفايات الخطرة بجرادو و3 مراكز للخبز والتحويل ببنزرت وقابس وصفاقس إلى مجمع Tredi .A / Nehlsen Contracting GmbH &Co,KG وذلك لمدة عشر سنوات ، بمبلغ قدره واحد وستون مليون وثلاثة مائة وواحد وثلاثون ألف ومائة واثنان وثلاثون ديناراً (61 331 132 ديناراً) دون اعتبار القيمة المضافة

3. مدة عمل مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ، وأسباب توقفه عن النشاط:

- مدة عمل المركز: من 1 نوفمبر 2009 إلى يوم 28 فيفري 2011 (تاريخ توقف عملية الاستغلال).
- على إثر الأحداث التي شهدتها البلاد بعد الثورة، تم تسجيل اعتصام من طرف أهالي قرية جرادو منذ تاريخ 28 فيفري 2011 حيث تم منع الشركة المستغلة للمركز من الدخول إليه لمواصلة نشاطها على خلفية أن نشاط المركز تسبب في أضرار صحية وبيئية لأهالي المنطقة.
- تقدمت الوكالة بشكاية جزائية ضد المعتصمين بتاريخ 7 ماي 2011 لتعمدهم وضع العراقيل أمام المركز وابقاف سير العمل، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات من طرف المحكمة الابتدائية بزغوان للتحقيق والمتابعة.
- تولى 4 أشخاص عن أهالي جرادو التقدم بإذن على عريضة بالمحكمة الابتدائية بزغوان بتاريخ 11 مارس 2011 ضد الوكالة والشركة المستغلة، يطلبون من خلالها تعيين خبراء محايدين لتشخيص الضرر وقد تولت المحكمة الابتدائية بزغوان الإذن لثلاثة خبراء للقيام بهذه المهمة.

4. الأضرار الناجمة عن مركز جرادو

- تبين من خلال تقرير الخبراء الذين تم تعيينهم من طرف المحكمة أن نشاط المركز لم يلحق الضرر بالمائدة المائية ولا النباتات ولا الماشية ولا وجود لتأثيرات على المتساكنين بقرية جرادو، وهو ما أكدته التحاليل المخبرية التي تم القيام بها من طرف الخبراء والتي بينت عدم وجود ملوثات بالمياه السطحية والجوفية ولا وجود لأضرار بالمائدة المائية ولا على النباتات مع الإشارة بالتقرير إلى أن عملية الاستغلال كانت في مجملها تستجيب لكراس الشروط المحددة لذلك.



5. المصبات الأخرى المراقبة المتوقفة عن النشاط والأسباب الواقفة وراء ذلك

- المصبات المراقبة للنفايات المنزلية والمشابهة المتوقفة عن النشاط هي المصب المراقب بمنطقة قلالة بجزيرة جرية والمصب المراقب بمنطقة منزل حرب بالمنستير وذلك على إثر رفض مواطني الجهة لنشاط المصب . كما لم يتسنى مواصلة الأشغال بالمصب المراقب بقصور الساف من ولاية المهدية والمصب المراقب بمنطقة الكبوتي بمرناق من ولاية بن عروس .

6. وضعية البرباشة بالمصب المراقب بـجـ شاكير :

- جميع المؤسسات المستغلة للمصبات لا تقوم بشراء الفضلات من البرباشة
- المؤسسات المستغلة لمختلف المصبات المراقبة ومراكز التحويل تزاوّل نشاطها في إطار صفقات مبرمة مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تم إعدادها حسب النصوص المنظمة للصفقات العمومية. وقد تداول على إستغلال المصب المراقب بجبل شاكير العديد من المؤسسات SOMAGED في إطار الصفقة عدد 1/1999 و SOVATRAM.PIZZORNO. AMSE في إطار الصفقة عدد 1/2005 و ECOTI في إطار الصفقة عدد 12/2014 و 1/2016 و SEGOR في إطار الصفقة عدد 2017/5
- مع الملاحظة انه يمنع نشاط البرباشة بالمصبات المراقبة حسب الترتيب الفنية وكراسات الشروط . وقد تم بصفة استثنائية تحديد عدد البرباشة بالمصب المراقب بجبل شاكير وتنظيم عملهم بطلب من السلط الجهوية والمحلية منذ الانطلاق في استغلال هذا المصب سنة 1996 ، غير انه تجدر الإشارة الى تفاقم عددهم بعد سنة 2010 واصبح نشاطهم يمثل عائقا في احكام استغلال هذا المصب وتم تسجيل العديد من الحوادث والحرائق من جراء عدم احترام البرباشة للمتطلبات التي تم ضبطها .

7. قائمة في مكاتب الدراسات والاستشارات والمساعدة الفنية المتعاملت مع الوكالة

- تجدون صحبة هذا قائمة أولية في مكاتب الدراسات والاستشارات والمساعدة الفنية المتعاملت مع الوكالة (الملحق عدد 1).

8. قائمة في المستشارين والخبراء الذين تعاقدت معهم الوكالة

- تجدون صحبة هذا قائمة أولية ي المستشارين والخبراء الذين تعاقدت معهم الوكالة والمبالغ التي تقاضوها. (الملحق عدد 2)

9. تقارير التفقد المنجزة من قبل هيئات الرقابة العمومية

- صدر خلال شهر ماي لسنة 2018 تقرير نشاط الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنتي 2016-2017 والذي تضمن نتائج المتابعة الثالثة لتوصيات التقرير النهائي لمراقبة التصرف وحسابات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، الذي ضم 196 نقطة تم تدارك 164 منها إلى حين إنجاز المتابعة المذكورة أي ما يعادل 84% من النقائص، وأهم التوصيات المتبقية تجدونها صحبة هذا في مستخرج من تقرير النشاط المذكور. (الملحق عدد 3)



الملحق عدد 1 : قائمة أولية في مكاتب الدراسات والاستشارات والمساعدة الفنية
المتعاملة مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

مكتب الدراسات	سنة إبرام العقد أو الإتفاقية
SERI	2013/2010
bureau tunisien des etudes: القسط الاول: tunisie engineering et : القسط الثاني: conseil(TEC)	2015/2010
comete مجمع مكاتب الدراسات engineering/oreadebreche	2011
GTO	2012
TAATIR WA TAKOUINE	2013
TPE:Tunisie-Protéc-Environnement	2013
I- IGIP-ICP-STE&U مجمع مكاتب الدراسات	2014
SOTUEC	2016/2014
CE2	2014
BUREAU TUNISIEN DES ETUDES	2014
Geo -environnement	2015
Global Geo Consulting	2014/2015
Ecomed	2015
GEREP Environnement	2015
Archive Your Docs	2015
SAFI	2018



الملحق عدد 2 : قائمة أوليات في الإستشارات المنجزة من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

عن طريق خبراء

سنة إبرام العقد أو الاتفاقية	العنوان	مصدر التمويل	إطار الدعوة إلى المنافسة	المبلغ	الخبير المكلف في الغرض
2011	إعداد منظومة معلوماتية لمتابعة خطط التصرف البيئي	قرض من البنك الدولي	إستشارة وفقا لتراتب البنك الدولي	33000 دت	الخبير م: حمد الصغير بويحي
2011	إعداد منظومة base de données SIG لمشروع التصرف في النفايات - Géotierceur renforcement des projets	قرض من البنك الدولي	إستشارة وفقا لتراتب البنك الدولي	14000 دت	الخبير : سليم الفرشيشي
2011	إعداد منظومة SIG لمشروع التصرف في النفايات إقتناء معدات serveur SIG	البنك الدولي	إستشارة وفقا لتراتب البنك الدولي	36250 دت	الخبير : لطفي اللمطي
2012	تشخيص وضعية التصرف في النفايات بجزيرة جربة	ميزانية الدولة	إستشارة	13930 دت	الخبير : عباس النصيري
2013	المساعدة الفنية والمصاحبة لإحكام التصرف في نفايات الأنشطة الصحية ونفايات "PCB" إنجاز المخططات البيئية والاجتماعية الخاصة بالهيكل والمؤسسات الصحية 83 هيكل ومؤسسة إستشفائية معينة و 49 موقع لنفايات "PCB"	هبة من البنك الدولي	إستشارة وفقا لتراتب البنك الدولي	37 ألف 500 د.ت	الخبير محرز شقموق
2013		هبة من البنك الدولي	إستشارة وفقا لتراتب البنك الدولي	97 ألف 800 د.ت	الخبير : فوزي بن عمر

الخبير Jean Schummer	29 ألف 200 د. ت	إستشارة وفقا لترتيب البنك الدولي	هبة من البنك الدولي	إعجاز دراسة حول التكوين ومخطط تكويني لإحكام التصرف في نفايات الأنشطة الصحية لفائدة شركاء البرنامج: وزارة الصحة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والغرفة النيابية للمصحات الخاصة والغرفة النيابية لمرآكز تصفية الدم وخدمات محاسن الهيات الوطنية للصيادلة وأطباء الأسنان ومخابر التحليل الطبية والمؤسسات الخاصة العاملة في *قطاع التصرف في نفايات الأنشطة الصحية والمجتمع المدني	2013
الخبير Fوزي بن عمر	14 ألف و300 د. ت	ملحق عدد 1 للمعهد المبرم في 2013/12/13	هبة من البنك الدولي	إعجاز المخططات البيئية والاجتماعية الخاصة بالهيكل والمؤسسات الصحية 14 هيكل وموسسة إستشفائية تمت إضافتها للمشروع من قبل وزارات الصحة والدفاع الوطني والداخلية	2014
الخبيرة الدولية في التواصل Dominique "THALY"	51 ألف 333 أورو	إستشارة وفقا لترتيب البنك الدولي	هبة من البنك الدولي	إعداد إستراتيجية للتواصل 2014-2017 ومخطط عملي لإحكام التصرف في نفايات الأنشطة الصحية ونفايات "PCB" والمصاحبة للإعجاز المخطط العملي لسنة 2014	2014
الخبير : الطبيب رضاه حمزة	28 ألف 600 د. ت	إستشارة وفقا لترتيب البنك الدولي		إعداد 118 دليل فني خصومي للمؤسسات الصحية ذات الصبغة الجامعية والمستشفيات الصحية الجوية والمستشفيات المحلية ومجامع الصحة الأساسية والمصحات الخاصة والمستشفيات والمصحات العسكرية ومستشفيات قوات الأمن والاطلي ومصحات الحرس الوطني والاطلي	2014

					والمصححات الخاصة	
					Expert Infographiste pour: - Elaboration d'une charte graphique - Elaboration de pictogrammes spécifiques aux PCB et DAS pour les fiches techniques et supports de sensibilisation. pictogrammes. - Mise en page et correction des textes en français et en arabe des différents supports du projet.. - Suivi de l'impression des documents jusqu'à la livraison des produits.	2014
		إستشارة وفقا للتراتب البنك الدولي	هيئة من البنك الدولي	36 ألف 510 د.ت	الخيرة : أئيسة شادلي	



الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية



التقرير السنوي الرابع والعشرون

2017 - 2016



الفهرس

الصفحة	البيانات
9	توطئة
11	الكتاب الأول: الإحصائيات والمؤشرات
21	الكتاب الثاني: المتابعة المستقبلية
25	I رئاسة الحكومة
27	II وزارة الداخلية
29	III وزارة الشؤون الخارجية
32	IV وزارة الشؤون الدينية
33	V وزارة المالية
47	VI وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
50	VII وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
54	VIII وزارة التجارة
59	IX وزارة الشؤون المحلية والبيئة
70	X وزارة التربية
73	XI وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
79	XII وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة
83	XIII وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
105	XIV وزارة التجهيز والسكان والتهيئة الترابية
109	XV وزارة الصحة
120	XVI وزارة الشؤون الاجتماعية
121	XVII وزارة التكوين المهني والتشغيل
126	XVIII وزارة السياحة والصناعات التقليدية
129	XIX وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي
132	XX وزارة الشؤون الثقافية
133	XXI وزارة النقل
136	XXII وزارة شؤون الشباب والرياضة
137	XXIII وزارة المرأة والأسرة والطفولة
140	XXIV وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
141	الكتاب الثالث: المقاربات الحديثة
143	I المقاربة النموذجية لمتابعة القرب
146	1 قطاع الطاقة
161	2 قطاع الصحة العمومية
175	II المقاربة الوقائية في مجال التصرف العمومي
175	-1 دليل المتصرف العمومي لاجتناب أخطاء التصرف



185	الشراكة والندوات وبناء القدرات	2
191	المقاربة الخصوصية: «الأخطاء الأكثر شيوعا في مجال التصرف العمومي وسبل تلافيها»	III
191	الأخطاء الأكثر شيوعا في مجال التصرف في الصفقات العمومية	1
193	الأخطاء الأكثر شيوعا في مجال التصرف في أسطول السيارات والعربات	2
194	الأخطاء الأكثر شيوعا في مجال التصرف في الموارد البشرية	3
198	بعض الممارسات الفضلى في مجال الرقابة والمتابعة	IV
205	النتائج التي أحرزتها الهيئة في مجال تعزيز النزاهة والرقابة	
211	النتائج الخاصة بتطوير الإطار القانوني للرقابة والمتابعة	
213	صدور منشور رئيس الحكومة عدد 26 المؤرخ في 25 سبتمبر 2017 حول تنفيذ تقارير الرقابة والتفقد	I
214	استصدار أمر حكومي تطبيقا مقتضيات الفصل 06 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة	II
214	إعداد مشروع قانون متمم ومنقح لأحكام القانون عدد 50 لسنة 1993 المتعلق بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية	III
215	الملاحق	



أما فيما يتعلق بالتقرير المتعلق ببلدية بوسالم، فقد أبرزت المتابعة تواصل إنجاز التوصيات المتبقية وذلك من خلال تحويل مستحقات البلدية من المعلوم على المؤسسات الاقتصادية أو التجارية أو المهنية بصفة دورية ومواصلة عمليات تحيين جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والبيت في وضعية الديون المثقلة على العقارات التي كانت موجودة قبل الفيضانات بالإضافة إلى العمل على تسوية بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم من أجل الإشغال الوقتي للطريق العمومي ومعلوم رخصة تعاطي مهنة بالطريق العام ومعلوم الإشهار وإصدار قرارات إزالة ضد شركات الإشهار والمؤسسات التي تخلدت بدمتها ديون هامة.

وعملت البلدية على تجميع الوثائق المتعلقة بالديون التي تعذر استخلاصها بهدف عرضها على الهياكل المختصة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها وواصلت مجهوداتها الرامية إلى تطهير وضعيتها المالية. كما تم اتخاذ جملة من الاجراءات لتوسيع نطاق المنطقة البلدية لتشمل كافة المنطقة المغطاة بمثال التهيئة العمرانية للمدينة من خلال مصادقة مجلس النيابة الخصوصية على المناطق الراجعة له بالنظر ومكاتبة الولاية قصد عرض الموضوع على أنظار المجلس الجهوي للمصادقة على بقية المناطق وتم استكمال إجراءات التسجيل العقاري للمسلخ البلدي.

عملت بلدية بوسالم على تجميع الوثائق المتعلقة بالديون التي تعذر استخلاصها بهدف عرضها على الهياكل المختصة لاتخاذ قرار نهائي بشأنها مع مواصلة مجهوداتها الرامية إلى تطهير وضعيتها المالية

ومن جهة أخرى، أفادت الوزارة المكلفة بالفلاحة بالشروع منذ سنة 2005 في تركيز نظام إنذار مبكر بحوض وادي مجردة يشمل إنجاز جملة من المشاريع وبأنه تم، في إطار تنفيذ المخطط المديرى للتصرف المندمج في حوض مجردة للحماية من الفيضانات، إعداد الدراسات التفصيلية الأولية للمنطقة D2 وإمضاء اتفاقية قرض مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بمبلغ يناهز 175 مليون دينار. وتواصلت بالتوازي المباحثات بهدف إعطاء الأولوية لإنجاز الدراسة التنفيذية الأولية للمنطقة U2 المتواجدة بين مدينة بوسالم وسد سيدي سالم في إطار التعاون الفني مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي أو البنك الألماني لإعادة الإعمار. كما تم الشروع في إنجاز برنامج لجهر النقاط السوداء ذات الأولوية بوادي مجردة يشمل مدينة بوسالم.

وفي المقابل، لم تشهد تهيئة مصب مراقب مشترك لولايتي جندوبة وباجة بمنطقة الرمانى وإنجاز مركز تحويل بمدينة بوسالم أي تقدم في الإنجاز مما يستدعي التأكيد على ضرورة التقيد بتوصيات الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية لحماية المحيط في هذا المجال. ولم تدل البلدية بما يفيد إعادة تأهيل المسلخ البلدي أو إنجاز مسلخ بلدي جديد مطابق للمواصفات الفنية والبيئية مثلما تمت الإفادة به سابقا وتحميل صاحب صفقة بناء سياج واق لسوق الجملة الفارق في كلفة الأشغال المنجزة في إطار الصفقة الثانية تبعا لعدم إيفائه بتعهداته.

وتبعا لما تم بيانه، أقر مجلس الهيئة الاستمرار في متابعة هذا التقرير.

وعلى صعيد آخر، وفي إطار متابعة التقرير المتعلق بتصرف وحسابات الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وتقييم نشاطها، لم تشهد التوصيات المقدمة من الهيئة تقدما كبيرا في الانجاز فضلا عن التأخير في إحالة الردود المطلوبة بخصوص المتابعة الثالثة رغم المراسلات المتكررة.

لم تشهد التوصيات المقدمة الى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تقدما كبيرا في الانجاز فضلا عن التأخير في إحالة الردود المطلوبة بخصوص المتابعة الثالثة رغم مراسلات الهيئة المتكررة.



وبينت المتابعة توصل الوكالة إلى وضع إطار قانوني يتعلق بالتصرف في الإطارات المطاطية وذلك باستصدار الأمر عدد 786 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جويلية 2015 في حين تواصل إنجاز بقية التوصيات حيث تم فتح مناظرة لانتداب عدد من الإطارات وإعداد صيغة أولية لمشروع الهيكل التنظيمي بالإضافة إلى توجيه مذكرة إلى مختلف الإدارات قصد إعداد أدلة إجراءات خاصة بها. وتواصلت كذلك عملية إدراج المكونات الخاصة بمتابعة المسار المهني للأعوان ضمن المنظومة الإعلامية بالتنسيق مع المزود وربط هذه المنظومة بألة تسجيل الحضور وتم التعهد بإعداد قانون الإطار ومخطط لتوظيف الأعوان خلال سنة 2017. كما تم إصدار مذكرة مرجعية تضبط الإجراءات الواجب احترامها في مجال الانتداب وإدراج إجراءات خاصة بعمليات قبول النفايات ومعالجتها بالمصبات المراقبة ومراكز التحويل ضمن دليل الإجراءات.

وتم عرض الوضعية المتعلقة بانتفاع المدير العام السابق للوكالة بحصص إضافية من الوحدات الأساسية للهاتف على أنظار مجلس المؤسسة دون اتخاذ أي قرار بشأنها إضافة إلى عرض قائمة في الأعوان المنتفعين بدرجات نارية لأغراض شخصية على مجلس المؤسسة الذي صادق على منحهم هذا الامتياز فيما تواصل العمل على تسوية وضعية بقية السيارات المحالة من الوكالة الوطنية لحماية المحيط إلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

وتعهدت الوكالة بمطالبة الأعوان الذين صرفت لهم مبالغ إضافية دون موجب بإرجاع هذه المبالغ خلال سنة 2017 وإيدراج آلية تمكن من متابعة عقود الشغل ومتابعة العطل بالمنظومة الإعلامية التي هي بصدد الانجاز وكذلك بتعيين مذكرة إسناد منحة التسخير.

وتمت دعوة المسؤولين بالوكالة إلى إعداد برنامج لختم الصفقات التي تم في شأنها إعداد محاضر استلام نهائي وإحالة مشروع الأمر المتعلق بضبط شروط وطرق التصرف في الزيوت الغذائية المستعملة إلى وزارة الإشراف لاستكمال إجراءات استصداره بالإضافة إلى القيام بتشخيص القطاع في إطار لجنة مشتركة لتحديد الإشكاليات وتحيين قائمة الشركات الناشطة واقتراح الإصلاحات المستوجبة.

ومن جهة أخرى، تمت مراسلة الديوان الوطني للتطهير ووزارة الدفاع الوطني لتسوية وضعية الديون المتخلدة بدمتهما وتصفية جزء هام من الحسابات العالقة مع تواصل المساعي لاستخلاص مستحقات الوكالة لدى الشركات الخاصة والشركات المنخرطة في النظام العمومي لاستعادة وتكرير زيوت التشحيم والمصافي الزيتية المستعملة.

وفي المقابل، لم تشهد التوصيات المتعلقة على التوالي بتركيز آلات تسجيل الحضور بالإدارات الجهوية وباسترجاع المبالغ التي تم صرفها دون موجب وبتسوية وضعية العقارات المستغلة استنادا لمقررات تخصيص صادرة لفائدة الوكالة الوطنية لحماية المحيط أي تقدم في الإنجاز.

وقد أقر مجلس الهيئة مواصلة متابعة هذا التقرير ودعوة الوكالة إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات المتبقية وخاصة منها ما يتعلق بالمسائل التنظيمية واستخلاص المستحقات.





10935

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل التبيني
المرجع : مكتوبكم عدد 1262 بتاريخ 19 نوفمبر 2018
المصاحب : تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع اعلاه ، أتشرف بأن أحيل عليكم صحتة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب النائب فيصل التبيني بخصوص توقف نشاط مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو وعدد من المصبات المراقبة الراجعة بالنظر للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .

مع الإشارة أن نفس السؤال الكتابي تولى تقديمه السيد النائب ياسين العياري وتمت الإجابة بموجب مكتوبنا عدد 7913 بتاريخ 03 سبتمبر 2018 .

والسلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي